أثر أزمة العزل الكبير على أداء الاقتصاد العالمي

The impact of the great isolation crisis on the performance of the global economy

د. سمية بن عمورة [1]*، أ. د ناجي بن حسين [2]

[1] جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع
soumia.benamoura@univ-constantine2.dz

[2] جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع
nadji.benhassine@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/15 تاريخ القبول: 2020/11/11 تاريخ النشر 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات أزمة العزل الكبير (لجائحة كورونا كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلنا إلى أن تدابير العزل والوقاية أحدثت شللا ضخما على كافة القطاعات الاقتصادية، مسبة انهيارا كبيرا في مؤشرات الاقتصاد العالمي، كالناتج المحلي الإجمالي العالمي، التجارة الدولية، الدين العام، وأسواق النفط والسلع الحقيقة، وغيرها من المؤشرات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: أزمة العزل الكبير؛ جائحة كورونا كوفيد-19؛ الاقتصاد العالمي ؛تدابير العزل.

تصنيف JEL: G10؛ H11؛ F02؛ F20.

Abstract:

This study aims to shed light on the repercussions of the great isolation crisis (of the Corona Covid-19 pandemic) on the global economy, and by using the descriptive and analytical approach, we have concluded that isolation measures and prevention measures have caused a huge paralysis on all economic sectors, causing a major collapse in global economic indicators, such as GDP, international trade, public debt, real oil and commodity markets, and many other indicators.

Key words: Great isolation crisis; Corona Covid-19 pandemic; Global economy; Isolation and prevention Procedures.

JEL classification: G10; H11; F02; F20.

* سمية بن عمورة، soumia.benamoura@univ-constantine2.dz

1.مقدمة

لقد كان لجائحة كورونا كوفيد-19 تأثيرا كبيرا على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فعلى إثر انتشاره الواسع والمتسارع، توجهت كافة الدول لاتخاذ إجراءات حجر كلي أو جزئي لم يشهدها العالم من قبل، وكلفت الاقتصاد العالمي تداعيات وخيمة على مختلف الأصعدة، بإحداثها انهيارات قطاعية ضخمة، كل ذلك ازداد عمقا نتيجة تزايد المخاوف الدولية من هذا الوباء الذي سبب خسائر بشرية كبيرة. ونتج عنه أزمة عالمية راهنة سميت "بأزمة العزل الكبير"، هذا الوباء الذي جعل العالم بأكمله يتخبط في أزمة عالمية خانقة أكبر من سابقاتها، لاسيما وأن معرفة كيفية الخروج من تبعاتها غير واضح نتيجة لحالة عدم اليقين الذي يكتنف مستقبل ومصير العالم من هذا الفيروس، خصوصا وأن السياسات الاقتصادية للدول كافة تقف في مجملها متناقضة وعاجزة عن التحفيز الاقتصادي في ظل الغلق (العزل) الكبير عكس الأزمات السابقة.

1.1 إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية البحثية التالية:

"ما هي الآثار الكبرى لأزمة العزل الكبير (جائحة كورونا كوفيد-19) على أداء الاقتصاد العالمي؟"

2.1 فرضية الدراسة: يمكننا صياغة فرضية لدراستنا على النحو التالي:

"أدت أزمة العزل الكبير (جائحة كورونا كوفيد-19) لانهيار كبير لآداء الاقتصاد العالمي"

3.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع ، فيتناول الوباء العالمي الذي اجتاح العالم في ظرف وجيز جدا، والذي لا يزال يتخبط فيه، ويهدف إلى التعرف على حجم التداعيات السلبية الت خلفها على الأداء الاقتصادي العالمي.

4.1 منهج الدراسة: نقوم باعتماد المنهج الوصفي التحليلي في قراءة وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية وتحليل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) عليها، وذلك باعتماد عدة تقارير ومواقع رسمية لمنظمات دولية والإحصائيات الصادرة عنها.

5.1 محاور الدراسة: نقوم بتقسيم بحثنا إلى ما يلي:

- أزمة العزل الكبير (لجائحة كوفيد-19) وانتشارها في العالم؛

– التداعيات الكبرى لأزمة العزل الكبير (كوفيد –19) على الاقتصاد العالمي؛

– التدابير الدولية في مواجهة أزمة العزل الكبير (لجائحة كورونا كوفيد–19).

1. أزمة العزل الكبير (لجائحة كوفيد–19) وانتشارها في العالم

تستعمل المصطلحات "فيروس كورونا" و "كوفيد–19" للإشارة إلى نفس العدوى، إلا أن فيروس كورونا هو في الواقع عائلة من الفيروسات التي تسبب أمراضا للإنسان، والفيروس الذي يثير قلقا بالغا في الوقت الحالي يسمى SARS-CoV-2، أو فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، ولا يجب الخلط بينه وبين فيروس مرض السارس الذي كان الجميع متخوفا منه عام2003، إذ أن فيروس SARS-CoV-2 هو الذي يتسبب في مرض كوفيد–19، أما كوفيد–19 فهو الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية على المشاكل التنفسية، وقد تكون بعض الحالات المصابة به شديدة تؤدي إلى الوفاة، وتم إضافة الرقم 19 إشارة إلى العام 2019 الذي اكتشفت فيه أول حالة للفيروس DICTIONARY TERMINOLOGIQUE OF COVID-19 TERMS (Anglais – Français – Arabe), 2020, p:16). إذن مرض كوفيد–19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. بدأ تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحوّل كوفيد–19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

وتنتشر عدوى كوفيد–19 أساساً عن طريق القطيرات التنفسية التي يفرزها شخص يسعل أو لديه أعراض أخرى مثل الحمى أو التعب، ولكن العديد من المصابين بعدوى كوفيد–19 لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة جداً، خاصة في المراحل الأولى من المرض (منشورات الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية). وينتشر هذا الفيروس بشكل متسارع، ففي 14 جانفي 2020، كان عدد الإصابات بفيروس كورونا 41 حالة في الصين فقط، وفي نهاية الشهر أصبح عدد الحالات فيها 7711 حالة، وقد أعلنت الصين عن حجر صحي لمقاطعة كاملة من مقاطعاتها، وفي نفس الوقت تم اكتشاف بعض الحالات في كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، استراليا، ماليزيا، اليابان، كوريا الجنوبية، غير أن عدد الإصابات لم يتجاوز 10 إصابات في كل دولة، وفي نهاية فيفري انتشر الفيروس في أغلب قارات العالم متجاوزا في نهاية مارس 2020 عدد الوفيات 37.7 ألف حالة وفاة، وبدأت عدد الوفيات في الزيادة بمعدلات كبيرة

حتى تجاوزت في نهاية أبريل 2020 عتبة ألف وفاة و3 مليون إصابة (حمزة غربي وعيسى بدروني، 2020، ص ص 3، 4) ، لتصل إلى 36082331 حالة إصابة و1055286 وفاة على المستوى العالمي (منها 7724207 حالة إصابة و215849 وفاة في الو م أ فقط) في تاريخ 06 أكتوبر 2020. ويشير الشكل التالي إلى سرعة واتساع انتشار هذه الجائحة عبر العالم:

الشكل رقم (1): انتشار فيروس كورونا في العالم إلى غاية يوليو 2020

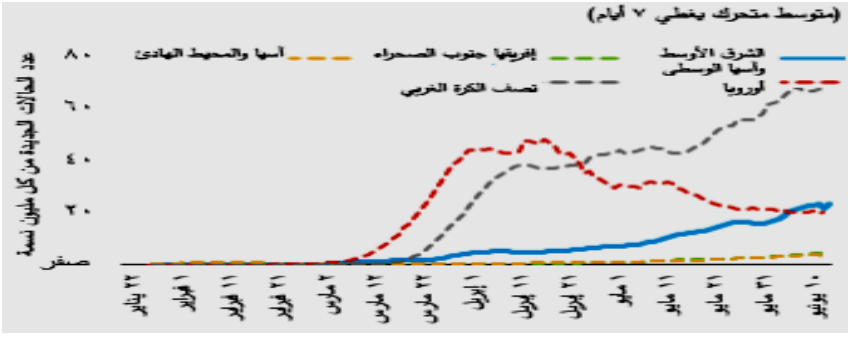

المصدر: "**مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**"، صندوق النقد الدولي، و م أ، يوليو 2020، ص: 01

نلاحظ من خلال الشكل انتشار رهيب للجائحة في العالم، بعد أن كانت الصين موطنه الأول، وأوروبا المركز الثاني لانتشاره، إلا أن ذلك تسارع وتوسع إلى باقي انحاء العالم منها الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، وبناء على هذا التسارع في الإصابات والوفيات، فقد أجبِر العالم كله على ضبط حركته بالرغم من كل مظاهر العولمة، حيث أعلنت العديد من الدول حالة الطوارئ، واتخذت التدابير الوقائية التي أشادت بها منظمة الصحة العالمية على كافة حكومات العالم كمحاولة لحسر هذا الفيروس، فتم منع الرحلات الجوية لاسيما مع الدول التي تشهد تفشيا كبيرا له، وتعليق كافة التجمعات والنشاطات الرياضية، وغلق المدارس والجامعات ودور العبادة والمراكز التجارية والمطاعم والحدائق العامة ووقف كل وسائل النقل العامة المحلية، وحظر التجوال في العديد من البلدان تحت ما يسمى بالحجر الشامل أو الجزئي.

2. الآثار الكبرى لأزمة العزل الكبير (كوفيد –19) على قطاعات الاقتصاد العالمي

لقد كان لتفشي وباء كوفيد –19 في العالم آثار وخيمة على كافة الأصعدة، ولا تزال هذه الآثار في التصاعد في ظل انتظار اللقاح الذي قد يُمكّن العالم من السيطرة والاستحواذ عليه، فكلما طال أمد

السيطرة على الوباء كانت التداعيات على الاقتصاد العالمي أخطر، فقد أجبر هذا الفيروس كل اقتصادات العالم على التوقف شبه التام بسبب إجراءات الوقاية والتباعد، وأغرق العالم في أزمة منقطعة النظير مست كافة القطاعات، ما يجعل من النمو الاقتصادي العالمي يشهد ركودا حادا، وتلقت الاقتصادات المتقدمة بذلك ضربات عنيفة على نحو خاص مثل و م أ، إيطاليا، فرنسا، الصين...الخ، وقد تأثرت مختلف الجوانب الاقتصادية ما تعلق منها بالتجارة الدولية، البنوك والأسواق المالية وقطاعات الطاقة والسياحة، وتأثرت كذلك أسواق النفط والسلع الحقيقية لا سيما في ظل اتساع مظاهر العولمة التي جعلت من الاقتصاد العالمي أكثر تداخلا وتشابكا.

1.2 أثر أزمة العزل الكبير على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه: يشير الشكل التالي إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى غاية انتشار جائحة كورونا كوفيد-19.

الشكل رقم (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونصيب الفرد منه (%)

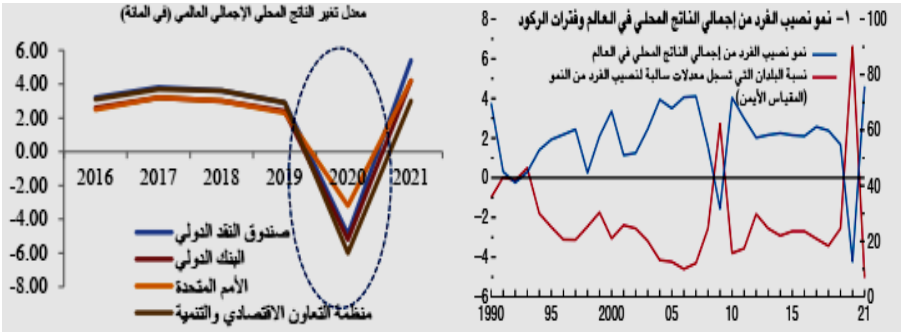

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على "**آفاق الاقتصاد العالمي: الاغلاق العام الكبير**"، صندوق النقد الدولي، و م أ، أفريل 2020، ص ص: 06-18.

من الملاحظ أن تداعيات كورونا على نمو الاقتصاد العالمي باتت وخيمة، وهو ما يبينه الشكل السابق حيث أحدث هذا الوباء صدمة كبيرة على الناتج المحلي العالمي، بما يتسبب في ركود وانكماش اقتصادي عالمي بحوالي 4% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، وحوالي 6% حسب تقديرات منظمات دولية أخرى مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والبنك العالمي، ملحقة أضرار كبيرة على الدول المتقدمة منها والنامية، ويمكن تفسير ذلك بسبب تراجع الطلب الكلي بما فيه الطلب العالمي على النفط، ما يؤثر تلقائيا على حجم العرض المقابل له، وتراجع قيمة الأصول المالية للاستثمارات المنجزة وتراجع كبير للتجارة والإنتاج والاستهلاك

العائلي بسبب حظر حركة النقل وغلق العديد من المصانع، ومع تزايد أزمة الديون ظهرت العديد من حالات الإفلاس الاقتصادي، وانهارت البورصات العالمية وارتفعت معدلات البطالة والفقر، حيث باتت اجراءات الحظر العام والقيود المفروضة على الحركة تشكل ضغطا هائلا على النشاط الاقتصادي وآفاقه، سواء في الدول المتقدمة أو النامية والأسواق الصاعدة، وفي هذا الصدد يشير تقرير أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إلى أن الأسواق العالمية تواجه أزمة صحية وصدمة حادة في الطلب الخارجي وهبوطا في أسعار المواد الأولية، وبالتالي أثرا بالغا على الدول المصدرة لها. كما يؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى انخفاض حاد في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في العالم، الأمر الذي بدوره سينعكس سلبا على العديد من البلدان بدخولها في فترات ركود وزيادة الفقر بها، سوآءا بارتفاع معدلات البطالة أو انخفاض دخل الفرد فيها.

2.2 أثر أزمة العزل الكبير على التجارة الدولية: للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا والأضرار الجسيمة التي تلحقها بالأفراد والشركات وكذلك بالأداء الاقتصادي العالمي، اتخذت العديد من البلدان جملة من التدابير الوقائية التي طرحتها منظمة الصحة العالمية من أجل حسر هذا الفيروس وتحقيق التباعد الاجتماعي وإبعاد المرضى وعزلهم، وقد كان لهذه التدابير آثارا سلبية على التجارة الدولية بغلق الحدود وتوقيف نشاط الشركات والمصانع في العديد من الدول، فانخفضت تجارة البضائع والشحن الجوي والبحري، وتدهور حجم التجارة الدولية، وهو ما يشير إليه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تطور حركة التجارة الدولية قبل وبعد انتشار جائحة كورونا كوفيد-19.

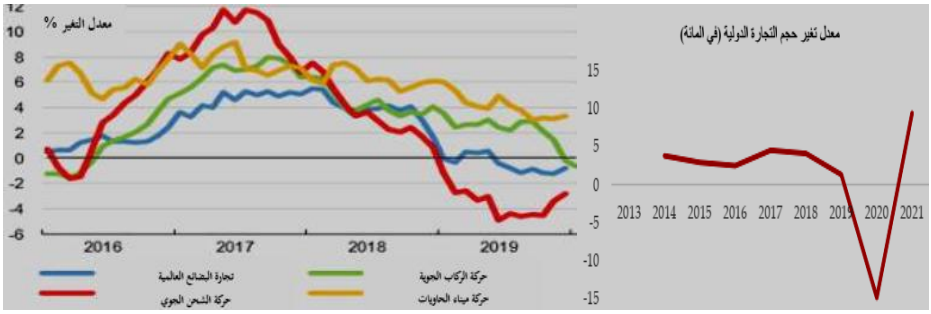

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: "**آفاق الاقتصاد العالمي: الاغلاق العام الكبير**"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أفريل 2020، ص:10

OECD "**Interum Economic Assessment**: **Coronavirus**: **economy at risk**", Better Policies for Better Lives, OECD, March 2020, p: 04.

ويعتبر انتشار جائحة كورونا لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي والو م أ وباقي دول جنوب شرق آسيا وشمال إفريقيا بمثابة شلل أصاب الاقتصاد العالمي، حيث عطلت سلاسل الإمداد والتنويع والإنتاج وقيدت حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مكلفة الدول خسائر فادحة.وعموما، فإن عبء جائحة كورونا سوآءا في البلدان المصدرة أو المستوردة، ففي البلدان المصدرة ينبثق عن تدابير العزل المفروضة، والتي تقلل من الإنتاج وتخفّض من عرض الصادرات، لاسيما في البلدان التي يكون فيها العمل عن بعد أقل جدوى، أما بالنسبة للدول المستوردة، فإن عمليات الإغلاق تقلل أرباح الأشخاص من الأعمال التجارية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الإجمالي (Hayakawa kazunobu, Makunoki Hisroshi, 2020,pp:3,4).

إن إجراءات منع انتشار جائحة كورونا ألحقت ضررا بأهم القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والخدمات واضطراب عمليات توزيع الإنتاج والصناعات بما نتج عنها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وانخفاض معدلات الاستهلاك والطلب الكلي، كما ألحق أضرارا كبيرة على الاقتصاديات لاسيما البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية، وسيؤدي انخفاض عائدات التصدير إلى تخفيض الإيرادات (جهاد أزعور، 2020). وفي هذا الإطار تتوقع منظمة التجارة العالمية تراجعا كبيرا في التجارة الدولية عام 2020 بسبب جائحة مرض كوفيد-19 بنسبة تتراوح ما بين 13% و32%، في حين من المتوقع تعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح بين 21% و24% عام 2021 (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020، ص 07).

3.2 أثر أزمة العزل الكبير على الطلب الكلي وأسعار السلع الأولية: إن تعطل سلسلة الإمدادات العالمية في العديد من البلدان بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) أدى إلى تداعيات مباشرة على التجارة الخارجية للسلع والخدمات بتراجع مستوياتها خلال عام 2020، وبناء عليه فبانخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية (نفط، غاز، معادن، مواد غذائية...إلخ) ووفرة إمدادات العرض منها، أدى لانخفاض أسعارها، وذلك بسبب التوقف شبه كلي للإنتاج في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية لاسيما الإنتاجية منها مثل: السياحة، النقل التجارة الدولية والداخلية والصناعات التحويلية. والشكل التالي يوضح أهم التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي العالمي وأسعار السلع الأولية من طاقة ومعادن وأغذية.

الشكل رقم (4): الطلب الكلي وأسعار السلع الأولية في العالم قبل وبعد انتشار جائحة كورونا كوفيد-19

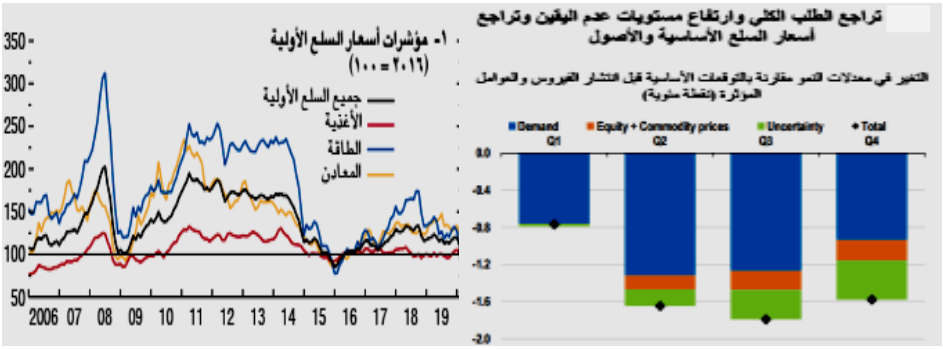

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: - "**آفاق الاقتصاد العالمي: الاغلاق العام الكبير**"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أفريل 2020، ص:10 . و"تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار 11، أ، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة، أبريل 2020، ص: 13.

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن هناك تراجعا في أسعار المواد الأولية سوآءا النفط أو المعدان أو الغاز الطبيعي، كل ذلك يمثل انعكاسا لاستمرار ضعف الطلب. كما يتوقع أن تؤثر سلسلة التطورات السلبية على أسواق النفط والدول المصدرة له خاصة تلك الدول التي لا تعتمد على تنويع صادراتها.

وستكون اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية من بين أشد البلدان عرضة للآثار الاقتصادية للجائحة، وعلاوة على الخسائر الصحية والبشرية التي تعرضت لها هذه البلدان، فإن آثار الركود الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب على الصادرات، وتعطل سلاسل التوريد ستضر كلها باقتصاديات هذه البلدان (أحمد فايز الهرش، 2020، ص239). كما نلاحظ أن هناك استقرار نسبي لأسعار المواد الغذائية على الرغم من تفشي الجائحة حيث من المتوقع أن يظل مؤشر البنك العالمي لأسعار الغذاء مستقرا عام 2020. فهو يشير إلى وجود وفرة في الإمدادات الغذائية، كما أنه وفقا لأحدث بيانات وزارة الزراعة الأمريكية فمن المتوقع أن يزيد الإنتاج العالمي للحبوب (القمح، الذرة، الأرز) بنسبة 3.6 % سنة 2020، كما أنه من المتوقع كذلك أن يؤثر انخفاض أسعار الطاقة تأثيرا مباشرا على أسواق السلع الغذائية، حيث يؤدي استمرار هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية بانخفاض الأسمدة والوقود والمدخلات الكيماوية الأخرى (جون بيفيس، إيبيك سيلان أوماك، 2020).

4.2 أثر أزمة العزل الكبير على سوق النفط العالمي: تتسم "أزمة العزل الكبير" الحالية الناتجة عن انتشار جائحة كورونا، بانعدام اليقين حول سيرها وتعقدها الشديد نظرا لاستمرارية انتشار هذه الجائحة، وعلى هذا الأساس فإن سوق النفط بما يحتويه من أطراف وأسعار كان من أكبر الأسواق العالمية التي خلّفت عليه الجائحة آثارا سلبية، كل ذلك نظرا لاستعماله الواسع في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعات التحويلية، ويشير الشكل التالي إلى تأثر سوق النفط بجائحة كورونا كوفيد-19:

الشكل رقم (5): حركة أسعار النفط قبل وبعد انتشار جائحة كرونا كوفيد-19

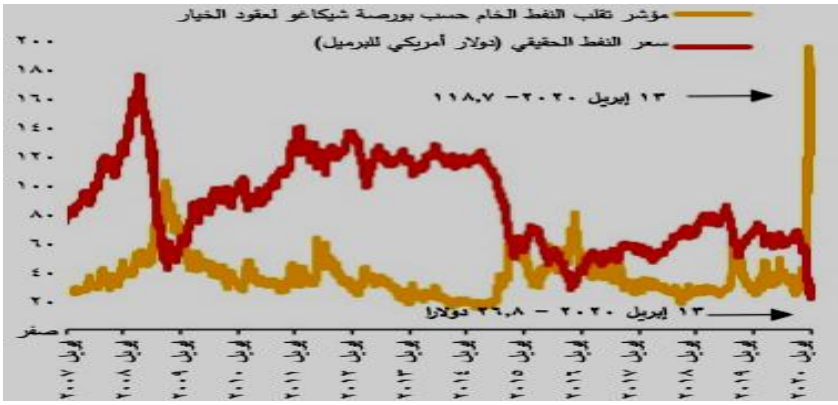

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي: **الإغلاق العام الكبير**"، صندوق النقد الدولي، و م أ، أفريل 2020، ص:10

نلاحظ انهيار كبير في سعر النفط الحقيقي خلال شهر أفريل 2020 وذلك نظرا للانعكاسات السلبية التي أحدثتها جائحة كورونا، في المقابل ارتفاع مؤشر تقلب النفط الخام إلى أقصى مستوياته منذ عدة سنوات سابقة، فهذه الجائحة أثرت بشكل سلبي على سوق النفط وأكثر حدة من أزمة سنة 2008، قد كان لجائحة كورونا الأثر البالغ نظرا لإجراءات وتدابير الوقاية وسياسات العزل التي قلصت التنقل والإنتاج الصناعي إلى حدوده الدنيا، ونتج عن ذلك انخفاض الطلب على النفط الخام بحوالي 30 مليون برميل يوميا خلال ذروة العزل في شهري مارس وأفريل أو نحو 30% من مجمل الاستهلاك النفطي العالمي قبل الجائحة (الذي كان 100 مليون برميل يوميا)، هذا ناهيك عن انهيار الأسعار إلى أقل من 20 دولار للبرميل، بل تدهورت إلى تحت الصفر في السوق المستقبلية للنفط الأمريكي في بورصة نيويورك، لكن سرعان ما بدأت أسعار النفط تستعيد عافيتها مع التقليص التدريجي لإجراءات العزل في العديد من دول العالم منها الصين والاقطار الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية (وليد خدوري، 2020 واتفاق منظمة

البلدان المصدرة للنفط مع عدة بلدان خارج المنظمة على خفض انتاجها النفطي) . وقد انتشر فيروس كورونا بالفعل بقوة في الدول المصدرة للنفط ما جعل تأثيرات الصدمة مزدوجة عليها مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فلم يحصد الأرواح فحسب، بل أسفر عن صدمة سلبية في جانب العرض وأخرى سلبية في مستوى الطلب، فالأولى تأتي من انخفاض العمالة بسبب المرض والخوف من العدوى والقيود على السفر ونقص المواد الخام، ونقص رأس المال والمستلزمات الوسيطة بسبب تعطل النقل وإغلاق الشركات، أما الصدمة السلبية على جانب الطلب فهي عالمية وإقليمية نتيجة للصعوبات الاقتصادية حول العالم، فينخفض الطلب الكلي بسبب التراجع المفاجئ للنشاط التجاري وحركة النقل والتنقل، الأمر الذي يؤدي الى تراجع الاستثمار والاستهلاك (رباح أروقي وآخرون، 2020). فتأثرت الأسواق النفطية سلبا جراء تفشي هذا الوباء وبتدابير الإغلاق، لاسيما وقود الطائرات الذي يعتبر أكبر منتج نفطي في قطاع النقل وذلك بانخفاض استهلاكه نتيجة وقف حركة الطيران.

أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط فهي أيضا تأثرت سلبا بالتراجع الكبير في تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال من البلدان المصدرة للنفط، ومع تدهور الكبير وعجز الموازنة العامة لهذه البلدان من جراء انخفاض النمو على الإيرادات الضريبية وارتفاع الانفاق، فمن المتوقع ارتفاع مستويات الدين العام لها (حسين البطراوي وآخرون، 2020). وفي هذا السياق نوضح المراحل والتطورات التي مر بها سوق النفط العالمي منذ بداية عام 2020:

الشكل رقم (6): تطور سوق النفط العالمي في سنة 2020

المصدر: لطيفة قعيد: "**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد02، عدد 02 خاص، 2020، ص 144.

أدى انهيار المفاوضات بين منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) وحلفائها إلى انهيار أسعار النفط، ففي 05 مارس 2020 واقترحت الأوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج منظمة أعضاء المنظمة، ونصف مليون برميل من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا، لكن رفضت روسا هذا الاقتراح في اليوم التالي مباشرة، ما دفع بالسعودية بشن حرب أسعار في 07 مارس 2020، برفع انتاجها إلى أقصى طاقة إنتاجية لها (12.3 مليون برميل يوميا)، كما أعلنت أيضا المملكة العربية السعودية عن خصومات غير مسبوقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية، وقد كانت النتيجة انخفاض الأسعار بأزيد من 30%، مع استمرار هذا الانخفاض، ومع حلول شهر ماي انطلقت تعديلات تخص الإنتاج المتفق عليه في أفريل من قبل الدول المنتجة المشاركة في إعلان التعاون المشترك، والتي تنص على خفض إجمالي إنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا في ماي وجوان، وتعديل 7.7 مليون برميل من جويلية حتى نهاية العام و 5.8 مليون برميل يوميا لمدة 16 شهرا ابتداء من 01 جانفي 2021 حتى أفريل 2022، كما أعلنت المملكة العربية السعودية والكويت يوم 12 ماي عن تعديلات إنتاج النفط اعتبارا من جوان ووافقت عشرة من أعضاء الأوبك على تعديل انتاجها اعتبارا من ماي 2020 للتقليص من فائض العرض العالمي وإعادة توازن سوق النفط العالمي (لطيفة قعيد، 2020، ص ص 143، 144).

5.2 أثر أزمة العزل الكبير على الدين الحكومي: يمكن تمثيل حجم التداعيات السلبية التي طرأت على الدين العام ورصيد المالية العامة الكلي في العالم بسبب الجائحة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7): تغير الدين الحكومي ورصيد المالية العامة الكلي في العالم قبل وبعد الجائحة (% من GDP)

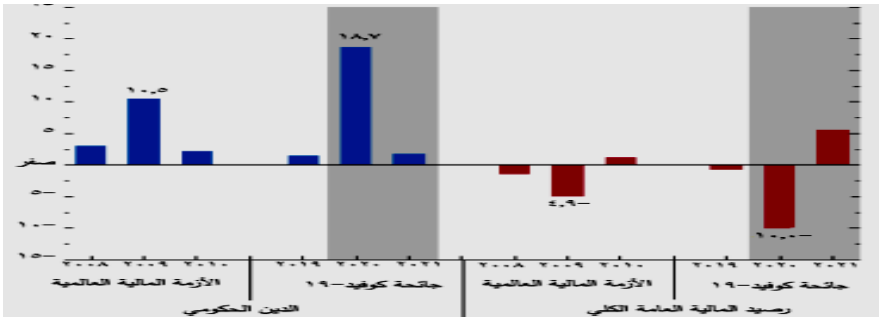

المصدر: مستجدات الاقتصاد العالمي:" **أزمة لامثيل لها وتعافي غير مؤكد**"، صندوق النقد الدولي، جوان 2020، ص 18

نلاحظ ارتفاع كبير جدا في الدين الحكومي العالمي خلال جائحة كورونا بما يقدر 18.6% يفسر بالعجز في رصيد المالية العامة الكلي في العالم والمقدر بـ (10%)، وهو أكبر بكثير بما هو محقق خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 الذي بلغ عجز المالية العامة في العالم خلالها ب4.9%. فقد تؤدي العواقب المالية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا -19 إلى عجز كبير في الموازنة العامة ونسب الدين العام بشكل أكبر مما كان متوقع سابقا، بسبب هبوط الناتج وإيراداته، فتتحمل المالية العامة المصروفات الصحية الضرورية ومصاريف دعم الأفراد والشركات بسبب التدهور المفاجئ في أوضاع التمويل.

6.2 أثر أزمة العزل الكبير على تدفقات رؤوس الأموال للبلدان النامية والناشئة: أدت الأزمة التي يعيشها العالم اليوم واستمرار عمليات الغلق إلى تراجع معنويات المستثمرين تجاه تحمل المخاطر و انخفاض حاد في التدفقات الرأسمالية العالمية بشكل أكبر عنه مما كان متوقعا في بدايتها وأكبر بكثير من انخفاضها مقارنة بباقي الأزمات السابقة، سوءا تدفقات استثمارات حافظة الأوراق المالية، أو انخفاض عمليات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الدول، بل وحتى عزوف رؤوس الأموال من الاقتصاديات النامية والناشئة بسبب ارتفاع المخاطر التي يمكن أن تقع، وهو ما يشير إليه الشكل التالي:

الشكل رقم (8): تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية والأسواق قبل وبعد أزمة كورونا

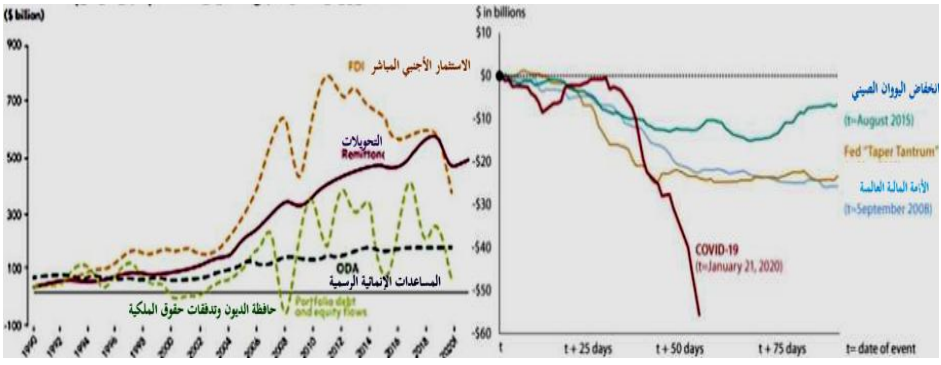

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: "**تقرير آفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار 12، أ، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة، أغسطس 2020، ص: 07.

- James K. Jackson, "**Global Economic effects of Covid-19**" Congressional Resaearch Service, R46270, version 49, 2020,p: 77.

وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهماً في جلب رأس المال، فضلا عن جلب الوظائف والتكنولوجيا والمهارات الإدارية إلى البلدان النامية، فشهدت هذه الأخيرة استفادة كبيرة من حيث التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة، كما يمكن أن يلعب دورًا هاما في تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البنية التحتية الأساسية والأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ والصحة والتعليم (Mishra, Mukesh kumer, 2020,p11). ويشير الشكل التالي إلى حجم تداعيات جائحة كورونا عليه.

الشكل رقم (9): الاستثمار الأجنبي المباشر (2015–2019) و(2020–2022) بالترليون دولار

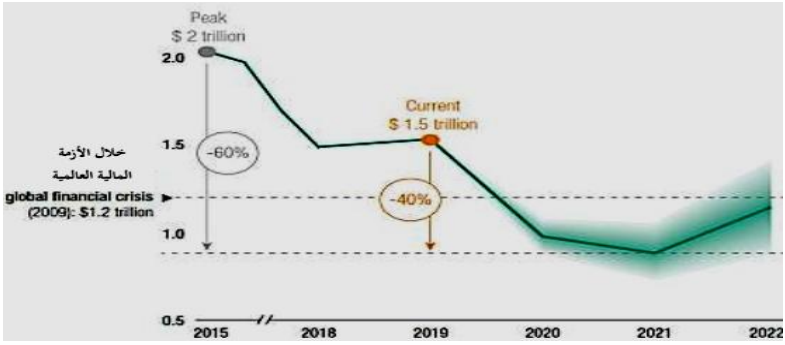

Source: "**Twenty–thirth raport on G20 investment measures**", OECD and UNCTAD, 29 june 2020, p: 02.

مع انتشار الوباء وتوسع تداعياته الاقتصادية، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) بمراجعة تقديراته بعد إدراك أن التأثير السلبي للوباء على الاستثمار سيكون أسوأ مما كان متوقعا في السابق. وستكون شدة تأثيره بالغة في الاقتصاديات النامية عبر قناة الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات الرأسمالية، وصدمات الطلب المرتبطة بعمليات الإغلاق و تدابير تقييد الحركة التي تؤدي إلى انقطاع وتأجيل المشاريع الاستثمارية ومخاوف الاستقرار المالي مع زيادة القروض المتعثرة (Impact of Covid-19 Pandemic on SADC economy, 2020,p03). فمن خلال التمثيل البياني المشار إليه أعلاه يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر في مسار تنازلي منذ عام 2016 ومن المتوقع أن ينخفض بشكل حاد نتيجة للوباء وما ينتج عن ذلك من اضطرابات في العرض وتقلص الطلب والتوقعات المتشائمة للجهات الاقتصادية الفاعلة. حتى في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً – حيث يبدأ الاقتصاد في التعافي في النصف الثاني من عام 2020 – من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 بحوالي 40٪ مقارنة بعام 2019.

7.2 تداعيات أزمة العزل الكبير على الأسواق المالية العالمية: يعتبر تنامي حركة رؤوس الأموال الدولية وترابط الأسواق المالية في ظل ما تفرضه العولمة المالية من مظاهر التحرير والانفتاح المالي وتشابك الأنظمة النقدية والمالية للدول أهم عامل ساهم في تضخم حجم الخسائر المالية على هذا الصعيد وتدهور المؤشرات المالية الرئيسة للبورصات العالمية، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): مؤشرات البورصات الرئيسة عقب انتشار جائحة كورونا (نقطة)

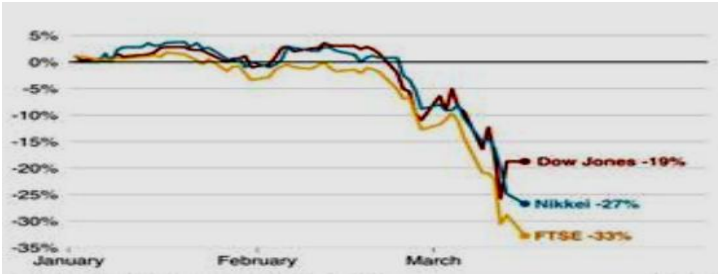

المصدر: "**تقرير آفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار 11، أ، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة، أفريل 2020، ص: 13.

نلاحظ من التمثيل البياني أن الأسواق المالية الرئيسة (مؤشر داوجونز، مؤشر نيكي، مؤشر فيشي) شهدت انهيارا كبيرا منذ أواخر فيفري واستمر خلال شهر مارس 2020، وهو يعبر عن حجم الخسائر الضخمة التي تتكبدها الأسواق المالية لاسيما الأوروبية منها بسبب هذا الفيروس وما تنشره من تشاؤم كبير للعديد من المستثمرين حول توقعات انخفاض النمو، وهو أهم عامل سبب موجة بيع كبيرة في أسواق الأسهم المالية، والميل نحو الخيارات النقدية والملاذات الآمنة مثل: الذهب، ما جعل أسعار هذا الأخير ترتفع بسبب ارتفاع الطلب عليها باعتبارها حافظة للقيمة.

وقد كانت النتيجة الأكثر وضوحا لأزمة كورونا في الأسواق المالية في العالم هي خسارة أسواق الأسهم المالية العالمية، كما أنه في نفس الفترة شهدت البنوك الدولية الكبيرة انخفاضا في سعر أسهمها، مثل انخفاض سعر سهم Citigroup بنسبة 449% وسعر سهم JP Morgam بنسبة 438%، وسعر سهم باركلوز بنسبة 452% (فريدة فلاك، 2020، ص 55).

8.2 أثر أزمة العزل الكبير على النقل الجوي والسياحة: يعد قطاع السياحة حاليًا أحد أكثر القطاعات تضررًا من تفشي جائحة كورونا، مع تأثيرات على كل من العرض والطلب على السفر

كنتيجة مباشرة لجائحة كورونا، وقد حذر المجلس العالمي للسفر والسياحة من أن 50 مليون وظيفة في قطاع السفر والسياحة العالمي قد تكون في خطر في أوروبا، وأبرز تحالف بيان السياحة الأوروبي، الذي يضم أكثر من 50 منظمة أوروبية عامة وخاصة من قطاع السفر والسياحة، الحاجة إلى تنفيذ تدابير عاجلة. وتشمل هذه المساعدات الحكومية المؤقتة لقطاع السياحة والسفر من الحكومات الوطنية بما في ذلك الأموال التي أتاحها الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرة الاستثمار لمواجهة كورونا (Maria Nicol , 2020, pp 188, 189). ويشير الشكلين التالين إلى تطور السياحة الدولية وعدد رحلات الطيران اليومية العالمية خلال فبراير ومارس 2020،.

الشكل رقم (11): تطور السياحة الدولية منذ 2001 وعدد رحلات الطيران اليومية العالمية (فبراير – مارس 2020)

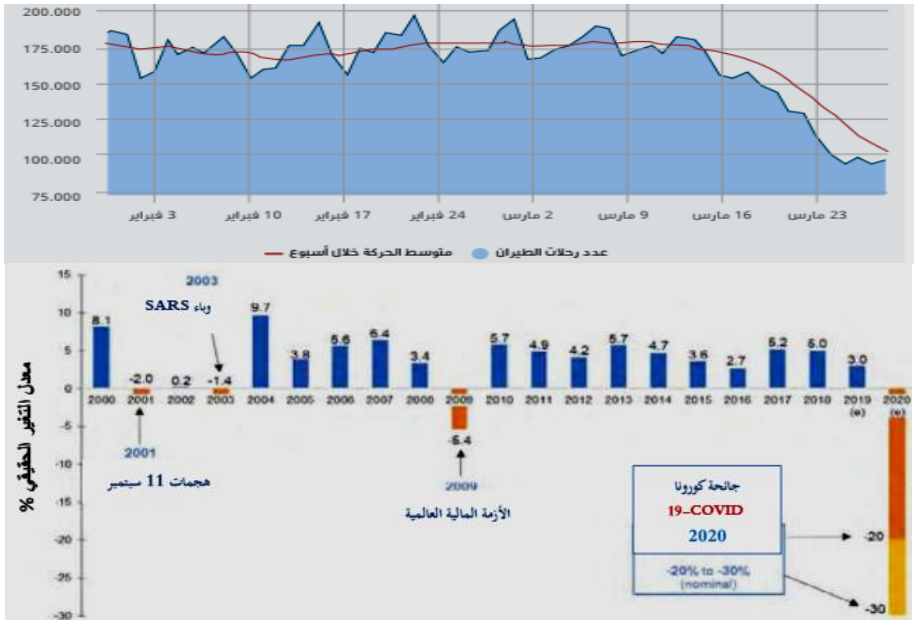

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على علي صلاح: "**ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا**"، آراء خاصة، العدد 04، أفريل 2020، الامارات العربية المتحدة، ص: 11.

Source: Ontaviano canuto:"The Impact Of Coronavirus On The Global Economy", policy Brief: policy centre for the new south, PB20-58, 2020, p:12.

نلاحظ تدهور كبير في عدد الرحلات اليومية العالمية بسبب جائحة كورونا، (حيث انخفضت إلى أقل من 100 رحلة في العالم يوم 23 مارس 2020)، وتم تقييد السفر غير الضروري وإغلاق الحدود بين

العديد من البلدان وتعليق خدمات التأشيرات، بما يشمل تأجيل كافة الأنشطة الرياضية، والحج، والاستشفاء، والتربصات العلمية، والاستجمام، ما كلف شركات الطيران خسائر فادحة عالميا.

9.2 **أثر أزمة العزل الكبير على الوظائف والفقر العالمي:** ويشير الشكل التالي إلى حجم الوظائف المهددة بالفقدان جراء الأزمة ومسار الفقر المدقع الذي يمكن أن يقع فيه العالم بسبب تداعيات أزمة العزل الكبير لكورونا كوفيد-19.

الشكل رقم (13): تأثير جائحة كورونا على الفقر المدقع وحجم الوظائف المهددة في العالم

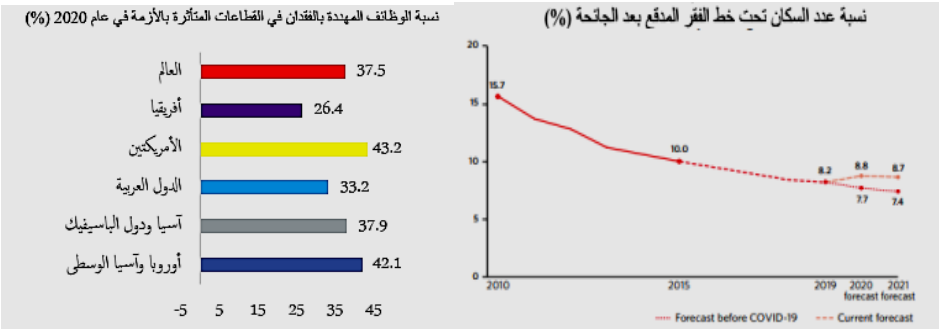

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على "**تقرير آفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار 12، أ، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة، أغسطس 2020، ص: 10.

ويمكننا تفسير الزيادة الكبيرة للفقر وخسارة الوظائف في العالم عموما بسبب طول واستمرار تدابير الغلق التي مست مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتي أحدثت تباطؤا اقتصاديا شديدا، فقد أثر وباء كورونا ولا يزال يؤثر سلبا على مختلف فرص العمل، والدخل، والأعمال التجارية، بما يؤدي إلى تقليص الطبقة المتوسطة للدخل، ويرجّح أن تكون هناك عواقب وخيمة لهذا الوباء وأكثر حدة على العاملين في القطاع غير النظامي، ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة.

ووفقا لسيناريوهات منظمة العمل الدولية فتتوزع نسب المعرضين للبطالة بين 59.1% (في الدول مرتفعة الدخل)، و29.9% (في الدول متوسطة الدخل)، و11% (في الدول منخفضة الدخل) (علي صلاح 2020، ص 09) وحسب ما يشير إليه البنك الدولي ستؤدي الجائحة إلى ما بين 175 و230 مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع، حيث يحتاج هذا الوباء إلى أن يُنظر إليه على أنه جائحة للفقر، ففي حين أن أهداف التنمية المستدامة قد حققت الكثير، إلا أنه يجب إعادة معايرتها استجابة

للجائحة، فقد فشلت بتحقيق ما يتعلق بالقضاء على الفقر، والمساواة الاقتصادية، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ. والركود الذي أعقب ذلك، فالفقر خيار سياسي، والقضاء عليه يتطلب: (1) إعادة تكوين العلاقة بين النمو والقضاء على الفقر. (2) معالجة عدم المساواة وتبني إعادة التوزيع؛ (3) تعزيز العدالة الضريبية؛ (4) تنفيذ الحماية الاجتماعية الشاملة؛ (5) تركيز دور الحكومة ؛ (6) تبني الحوكمة التشاركية ؛ (7) تكييف قياس الفقر الدولي(Jeremy Millard, 2020, p05) .

3. التدابير الدولية المتخذة في مواجهة أزمة العزل الكبير (جائحة كورونا COVID-19)

تحولت جائحة كورونا إلى جائحة عالمية في ظرف وجيز، فقد أصابت كل القطاعات في عدة الدول بالشلل التام، كما كشفت عن العديد من جوانب الخلل لاسيما في القطاع الصحي، وفي هذا السياق استعدت كافة الدول نامية أو متقدمة لمواجهة هذه الأزمة من خلال قيامها بعدة إجراءات وقائية، تباينت فيما بينها بين ما يميل منها نحو الإغلاق التام أو الابقاء على الانفتاح، ومن جهة أخرى يفضل تفضيل الاقتصاد على الصحة العامة أو العكس.

وقد ناشد الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة العشرين التي تمثل 85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، باتخاذ مجموعة من الإجراءات لقمع الفيروس واعتباره الأولوية الأولى، فنص على (أنطونيو غوتيرشي، 2020): ضرورة تهيئة الظروف وحشد الموارد اللازمة لضمان أن تتاح للبلدان النامية فرص متكافئة للاستجابة لهذه الأزمة في مجتمعاتها واقتصادها. وكذلك الالتزام بحظر التعريفات أو الحصص أو التدابير غير التعريفية وإزالة القيود المفروضة على التجارة عبر الحدود التي تؤثر على نشر المعدات الطبية والأدوية والسلع الأساسية لمكافحة الوباء، باعتباره وقت التضامن وليس الإقصاء، بالإضافة إلى ضرورة الانطلاق العاجل لحملة تحفيز واسعة النطاق من أجل تقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة بضرورة توفير وحشد الموارد المباشرة للشركات والعمل والأسر وستشمل ذلك زيادة تدابير التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية وتخفيض الضرائب والتحفيز المالي وخفض معدلات سعر الفائدة والحصول على الائتمان والتأمين وخطط دعم الأجور، كما يشير الأمين العام للأمم المتحدة إلى ضرورة التنسيق الدولي لتجنب سيناريوهات أكثر سوءا.

كما يشير صندوق النقد الدولي لاسيما في ظل اتصاله الوثيق مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولة الأخرى إلى أنه على استعداد تام ودائم لتعبئة طاقته الإقراضية البالغة نحو تريلون دولار من أجل مساعدة ودعم الدول الأعضاء على مكافحة الجائحة وتكاليفها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والمالية الواسعة، لا سيما في ظل تعرض البلدان الأعضاء لخطر تداعياتها السلبية.

ويعمل صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع شركائه في التنمية مثل البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبنك التنمية الآسيوي وغيرهم، بتقديم المشورات والمساعدات الفنية والدعم المالي، ومن أهم التسهيلات التي يوفرها صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان في مواجهة الأثر الاقتصادي الناجم عن الجائحة كما يلي (كيف يمكن للصندوق مساعدة البلدان في التصدي للأثر الاقتصادي الناجم، 2020):

– تقديم صندوق النقد الدولي مساعدات مالية طارئة للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو، ويمكن صرف هذه الأموال سريعا لمعالجة حالات الطوارئ مثل أزمة كورونا؛

– تعزيز الموارد المتاحة من برامج الاقراض القائمة بغية دعم البلدان في استيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناشئة عن فيروس كورونا، كما يقدم صندوق النقد الدولي منح للخفيف من أعباء الديون إلى أفقر البلدان وأشدها تعرضا للمخاطر من أجل مساعدتهم في تجاوز الكوارث لا سيما الصحية منها.

وتنوعت منهجية التعامل مع الأثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة بين البلدان، ونذكر أهم الإجراءات التي قامت بها بعض البلدان للتخفيف من حدة التداعيات السلبية لهاته الجائحة (أحمد فايز الهرش، 2020):

– ضخ تحريك السيولة في الأسواق بهدف تحريك الطلب وتعزيز حركية الأسواق، مثل: تقليل الاحتياط الالزامي للبنوك لدى البنك المركزي وفك قيود الإقراض؛

– تقديم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، بتوفير قروض ميسرة من طرف الحكومات بفائدة منخفضة، ووضع تشريعات قانونية مؤقتة تساعدها على دفع جزء من رواتب موظفيها، على أن تتحمل الدولة الجزء الآخر، أو تتولى صناديق الضمان الاجتماعي دفعا بصفة مؤقتة؛

– تقديم إعانات اجتماعية للفقراء لاسيما العمالة غير النظامية التي تعتمد على الدخل اليومي لها، كمنح سلف نقدية أو دفع جزء من فواتير المياه والكهرباء؛

- إنشاء صناديق دعم القطاع الصحي بتجهيز عدد كبير من مشافي القطاع العام للفحوصات الطبية والتمريض ضد الجائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى توفير كميات كبيرة من الأدوية والمستلزمات الطبية من معقمات وكمامات وقفازات وملابس طبية خاصة. وتوجيه القطاع الخاص لإنتاج مستلزمات طبية؛
- تخفيض الفائدة المصرفية، خفض البنوك المركزية لسعر الفائدة المصرفية لتدارك حالة عدم الثقة وقلة الطلب وتعطل الإنتاج وقلة السيولة، للتخفيف من حدة الانكماش وتحريك المستثمرين نحو السوق؛
- تفعيل الخدمات الالكترونية بهدف تسيير الأمور الخدمية والتجارية والمالية للأفراد؛
- توظيف أموال الصناديق السيادية لدعم الاقتصاد، وتأجيل أقساط القروض البنكية وجدولة ديون الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الانفاق الحكومي وتوجيه الإنفاق الاجتماعي (لاسيما الصحة والغذاء) ودعم الاقتصاد، بتأجيل بعض بنود الميزانية المتعلقة بالاستثمارات.

4. الخاتمة

تعبر جائحة كورونا عن الوباء الذي لايزال يتخبط فيه العالم إلى غاية اليوم ويشكل تهديدا ذوا تأثير قوي على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أدخل العالم في أزمة عالمية كبيرة تسبب فيها إجراءات العزل الضخمة والتدابير الوقائية التي تهدف إلى السيطرة على هذا الفيروس من أجل حماية أرواح البشر، وهو ما كان منافيا أو مناقضا تماما لكل مظاهر العولمة السائدة في هذا القرن، فأغلقت المحلات التجارية والمطاعم والأسواق، وأوقفت معظم الرحلات الجوية وتعطلت المطارات، فأدخلت العالم في ركود اقتصادي وتهاوت مؤشرات أسواق المال. ومن خلال ما تناولناه في هذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي الكلي في العالم وصاحبه عجز الأعمال التجارية عن تحقيق الأرباح وتعطل الإمدادات التجارية العالمية فتراجعت بذلك التجارة الدولية، ومن جهة أخرى توقفت الشركات والمصانع فتم تسريح العديد من العمال وخفض أجور العديد منهم؛
- تراجع أداء النظام المالي في العالم وإنهيار المؤشرات الرئيسة في البورصات الكبرى في العالم، كما انهارت أسعار السلع الأولية من طاقة ومعادن لاسيما الأسعار النفطية؛
- أدت جائحة كورونا إلى تدهور حجم رحلات السياحة العالمية وذلك بسب تأجيل وإلغاء الأنشطة الرياضية والحج والاستشفاء.....إلخ.

ومن خلال هذه النتائج نؤكد فرضية الدراسة، بإحداث هذه الجائحة لانهيار عميق على أداء الاقتصاد العالمي، كما لا تزال هذه الأزمة العالمية الحالية "أزمة العزل الكبير" تلقي بتداعياتها السلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عالميا، وذلك في ظل استمرارية الوباء الذي لا يزال البحث عن لقاح مناسب له جاري على مستوى أكبر مخابر البحث العالمية، كما أن إجراءات العزل التي اتخذتها معظم دول العالم ضربت العولمة بجميع مظاهرها، فأصبحت كل دولة منفردة بتدابيرها الوقائية والسياسات الاقتصادية التي تلائم وضعها ضد هذا الوباء من أجل احتوائه. وفي هذا الصدد يمكننا أن نوصي بضرورة تظافر الجهود الدولية في مكافحة هذا الوباء أو على الأقل التقليل مما سيكلفه من تداعيات سلبية، بل توحيد الجهود الدولية بما يخدم المصالح المشتركة للبشرية جمعاء.

5. المراجع والهوامش

1.5 المراجع باللغة العربية

المقالات

- أحمد فايز الهرش، (2020)، "**أزمة الاغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد–19**"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 02، عدد 02 خاص، الجزائر.
- أحمد فايز الهرش، (2020)، "**أزمة فايروس كورونا: العولمة ودور جديد للدولة اقتصاديا**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد02،الجزائر.
- حسين البطراوي، (2020)، "**كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمي**"، مجلة "المجلة"، نشر في 26 أفريل، على الرابط: https://arb.majalla.com/node/86601/
- حمزة غربي، عيسى بدروني، (2020)، "**الأسواق المالية الأوروبية في ظل جائحة كورونا–دراسة تحليلية مقارنة**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 01، الجزائر.
- علي صلاح، (2020)، "**ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا**"، آراء خاصة، العدد 04، الامارات العربية المتحدة.
- فريدة فلاك، (2020)، "**أرقام واحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعيتها على الاقتصاديات الكبرى في العالم الو م أ والصين أنموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد2، العدد2، الجزائر.
- لطيفة قعيد، (2020)، "**أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد**"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد02، عدد 02 خاص، الجزائر.

- وليد خدوري، (2020)، "**الأسواق النفطية والتعامل مع آثار جائحة كورونا**"، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، نشر في 02 يونيو، تاريخ الاطلاع 16 سبتمبر 2020 متوفر على الرابط: https://aawsat.com/home/article/2313046

تقارير أوراق عمل بحثية لمنظمات دولية

- "**آفاق الاقتصاد العالمي، (أفريل 2020) الاغلاق العام الكبير**"، صندوق النقد الدولي، و م أ.
- "**تقرير آفاق الاقتصاد العربي**" (**أغسطس 2020**)، الإصدار 12، أ، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة.
- "**مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي**"، **الشرق الأوسط وأسيا الوسطى (يوليو 2020)**، صندوق النقد الدولي، و م أ.
- مستجدات آفاق لاقتصاد العالمي، (جوان 2020)، " **أزمة لامثيل لها وتعافي غير مؤكد**"، صندوق النقد الدولي، و م أ.
- أنطونيو غوتيرشي: (مارس2020)، "**تمويل من أجل محاربة جائحة كورونا في دول العالم الفقيرة**"، مدونات الأمم المتحدة، الاطلاع 03 أكتوبر 2020، الرابط: https://www.un.org/ar/un-coronavirus-communications-team/funding-fight-against-covid-19-world%E2%80%99s-poorest-countries
- **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**"، (أفريل 2020)، الإصدار 11، أ، صندوق النقد العربي الامارات العربية المتحدة.
- جهاد أزعور: (مارس 2020)، "**جائحة كوفيد–19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة**"، مدونات صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، نشر في 24 مارس، تاريخ الاطلاع 01 أكتوبر 2020، على الرابط: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock
- جون بيفيس، إيبيك سيلان أوماك، (2020)، "**أسعار المواد الغذائية: الآفاق والمخاطر بعد تفشي فيروس كورونا المستجد**"، مدونات البنك الدولي، الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/food-commodity-prices-prospects-and-risks-post-coronavirus
- رباح أروقي وآخرون، (2020)، "**التأقلم مع جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط في مجلس التعاون الخليجي**"، مدونات البنك الدولي، الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/coping-covid-19-and-oil-price-collapse-gulf-cooperation-council
- **كيف يمكن للصندوق مساعدة البلدان في التصدي للأثر الاقتصادي الناجم**، (2020)، صحيفة وقائع لصندوق النقد الدولي، نشر يوم 02 مارس، الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2020/02/28/how-the-imf-can-help-countries-address-the-economic-impact-of-coronavirus

2.5 المراجع باللغة الأجنبية

- "**Twenty-thirth raport on G20 investment measures**", (june 2020), OECD and UNCTAD.
- **Dictionary terminologique of covid-19 terms (Anglais - Français - Arabe)**, (2020),Organisation Arabe Pour L'education, la Culture et les Sciences, Bureau de Coordination d'Arabisation, Ribat.

- Hayakawa kazunobu, Makunoki Hisroshi, (2020), **Impacts of covid-19 in international trade: evidence from the first quarter of 2020**, vol 791, IDE Discussion paper.
- **Impact of Covid-19 Pandemic on SADC economy**, (April 2020), Vol1.
- James K. Jackson, (2020), "**Global Economic effects of Covid-19**" Congressional Resaearch Service, R46270, version 49.
- Jeremy Millard, (4-7 August 2020) ," **impact of covid-19 on social development and implications for the just transition to sustainable development**", Prepared for UNDESA's Virtual Expert Group Meeting on the "Socially just transition towards sustainable development: The role of digital technologies on social development and well-being of all".
- Maria Nicol , (2020), "**the socio-economic implication of the coronavirus pandemic (covid-19)** A review implication journal of surgery, n 78.
- Mishra, Mukesh kumer, (2020), "**The world after covid-19 and its impact on global Economy**", working paper, ECONSTOR, ZBW-leibniz information Center for Economics, Homburg.
- "**Interum Economic Assessment: Coronavirus: economy at risk**", (March 2020), Better Policies for Better Lives, OECD.
- Ontaviano canuto, (2020), "**The Impact Of Coronavirus On The Global Economy**", policy Brief: policy centre for the new south, PB20-58.

المواقع الرسمية

- موقع صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org
- موقع صدوق النقد العربي:https://www.amf.org.ae/ar
- موقع البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org
- موقع الأنكتاد: https://unctad.org/
- موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org
- الموقع الرسمي لإحصائيات فيروس كورونا: https://www.statista.com/statistics/